اللّغة العربيّة

بين المكاسب المعرفية والتحديات الجديدة

أ. د . عبد السّلام المسدّي

ما من حديث عن علاقة أي لسان من الألسنة الطبيعية بالمجتمع إلا وله سياق معرفي مخصوص يتنزل فيه بين فروع العلم الكلي الذي يتناول الأجزاء ضمن المجموعة المتناسقة، وفي هذا الموضوع ترى علم الاجتماع معنيّا بأحد الطرفين ولكن علم اللغة هو المعني أكثر من الأوّل بالطرف الأساسي المدروس. من أجل ذلك كله لم يكن ترفا أن يتفرّع عن شجرة العلم اللغوي الحديث مجال من الاختصاص قائم بذاته يُعنى بدراسة الجوانب الاجتماعية في الظاهرة اللغوية، غير أن هذه «اللسانيات الاجتماعية» وجدت نفسها في العقدين الماضيين مغمورة تحت فيض العوامل السياسية التي ضيّقت من المجال الحيوي الذي كان يمثل ضربا من الحياة التلقائيّة في المجتمعات البشرية عامة ولدى المنظومات الثقافية تخصيصا، ثمّ إنها – إلى جانب ذلك – وجدت نفسها في تعاضل معرفي مكين مع «اللسانيات التاريخية» من حيث إن دراسة التطور اللغوي بدت جزءا من صيرورة التاريخ. ويكفي – للاستشهاد على هذا التعاضل – أن نذكر قضيّتين أصبحتا تتصدّران هموم اللسانيّين قاطبة.

فأما القضية الأولى فتتمثل في ما أصبح يسمى بالحروب اللغوية حتى غدا محورا جوهريا ضمن أبحاث المراكز المتخصصة في اللسانيات دونما انخراط ضروري في أي موقف سياسي مسبَق. ويكفي على سبيل الشاهد الوقوف عند العدد الذي خصصته المجلة الفصلية المتخصصة «بانوراميك» تحت عنوان (اللّغات:

حرب حتى الموت)[1] وكان من بين أبحاثه مقالة عن (الفتح العربي)[2] والثانية مسألة انقراض اللّغات وهي اليوم موطن جدل كبير بين المتخصصين، ويكفي أن نذكر الصيحة التي أرسلها العالم اللّغوي كلود حجاج في كتابه (ضعوا حدا لانقراض اللّغات)[3] والمهم الذي يعنينا في سياقنا المحدد هذا هو أن موضوع «اللغة والمجتمع» ما انفك يتعزز بحيثيات جديدة فتمتدّ له آفاق لم تكن له من قبل.

لقد ولجت المسألة اللغوية صميم المعضلات السياسية التي يواجهها الإنسان المعاصر، كان الأمر مقصورا على الجدل الاقتصادي، وهذا ما شهد به عالم الاجتماع بيار بورديو في آخر أيامه وسط خضمّ نشاطه وهو يخوض النضال الإنساني من داخل البنية المعرفية للعلم، وقد كان وضع مصنفا بعنوان (ماذا يعني أن نتكلم، اقتصاد المبادلات اللغوية)[4] ثمّ كان كتاب فلوريان كولماس (اللّغة والاقتصاد) قفزة نوعية في هذا المجال [5]. وكان آخر مطاف القضية أن دخلت المسألة اللغوية صميم الجدل حول العولمة، من ذلك ما وضعه لويس جون كالفاس: (سوق اللغات: الآثار اللغوية للعولمة)[6] وفيه أتم صياغة المفهوم الجديد المتمثل في «علم السياسة اللغوي» ويعود المؤلف إلى مراجعة موضوع «انقراض اللّغات». ويتبين لنا في خضم هذا الجدل الجديد امتزاج المرجعيات بين المعطى السياسي العام والمعطى اللغوي الخاص إذ ما انفك المتابع يرصد بروز أوجه من النشاط النضالي تحت شعار «الحقوق اللغوية» أو تحت شعار «الأقليات اللغوية».

على خلفية هذا المشهد الكوني تبدو اللغة العربية قضية فكرية غزيرة الموارد. واللغة العربية – كما هي الآن وكما تتعاطى أمرَها مؤسسات المجتمع – مسألة تربوية خلافية. أما اللغة العربية من منظور استشراف مستقبلها واستقراء ما قد تؤول إليه فقضية حضارية كبرى ترتدّ إلى إشكال سياسي بالغ الخطورة والتعقيد،

وبها يرتبط الجوهر الثقافي الذي يتأسس عليه معمار الهوية في بعديه التاريخي الماضي والمصيري القادم.

إن كثيرا من حقائق العلم وحقائق التاريخ إذا اجتمعت وتوالجت أفضت إلى خلاصات مركزة، بل إنها – في بعض المجالات – تتجلى في بساطة متناهية تكاد تتحدانا ببداهتها لفرط ما تناسيناها. فاللّغة العربية لو أنصفها التاريخ وأهلُها لكان من المفروض ألا تنتقل من المستوى الأدائي وهو المنطوق المسموع إلى المستوى الخطي وهو المكتوب المقروء إلا وهي مستوفية لحروفها ولحركاتها. فتدوين اللغة العربية خطيا – سواء بشكل يدوي أو بشكل تقني – وهي عارية من حركاتها بدعة لا تعرفها اللغات الإنسانية قاطبة، والذي انجر عن هذا الوضع الشاذ من قول بعضهم : "الناس يقرؤون لغاتهم ليفهموا ما قرأوا والعرب يفهمون المكتوب كي يتوصلوا إلى قراءته" إنما يجسم منتهى الغرابة لأن هذه القولة قد قيلت في أوّل أمرها على البراءة ثمّ أصبحت قولة ظالمة لأن فيها غمزا على اللّغة العربية في أنها هي الحاملة لداء الشذوذ.

وبنفس الاستقراء الافتراضي سنقول إن اللّغة العربية – لو أنصفها التاريخ وأهلُها – لكان من المفروض أن تكون هي أداة التداول في كل ما يتصل بمجالات الفكر والثقافة والمعارف، وبكل حقول التسيير والتوجيه، وكذلك بكل دوائر الإبداع والفنون، أي كان من المظنون أن تكون هي اللسان التداولي في كل خطاب حي يتعلّق بما يسمى في الأعراف الإنسانية بعالم الرموز والمجردات، وعندئذ يكون من الطبيعي أن يتخاطب الناس بلهجاتهم العامة فيما اتصل بالحياة المعيشيّة وبالصلات الاجتماعية المتحققة على مدار الزمن الطبيعي، وهو ما يصطلح عليه بعوالم الماديات وما جاورها.

من وراء هذه المداخل الافتراضية نروم الإحاطة بالدوائر التي تمثل أسيجة متناضدة تحاصر مسألة التداول الأدائي للغة العربية الفصحى في زمننا هذا، بل إننا نصادر على أن فن المشافهة كما تقتضيه فصاحة اللغة العربية وكما يغيب في معظم أحوال التداول اللغوي في الواقع العربي إن هو إلا إشكال جوهري يقع على سنم هرم من الإشكالات الحيوية التي علينا أن نفحصها مليا لنتبين حقيقة هذا الفن الغائب. أما مدارات هذا الهرم الإشكاليّ فهي أربعة محاور : وجه ثقافي ووجه تربوي ووجه لغوي ووجه سياسي، ولئن جاءت متباينة حينا فهي في الأحيان الكثيرة متوالجة متداخلة.

إن وضع اللغة العربية في هذه المرحلة التاريخية وضعٌ حرجٌ جدا، فهناك حملة واسعة تصاحبُ حملةَ الكونية الثقافية تتقصّد النيلَ من كل الثقافات الإنسانية ذات الجذور الحضارية المتأصلة وفي مقدمتها الثقافة العربية، وتتوسل هذه الحملات العدائية دائما بالعامل اللغوي، وكثيرا ما تتعلل بأن العربية الفصحى لغة مفارقة للواقع الحي المعيش، فتحاول أن تبث الوهم بأن لغة الواقع هي التي يجب أن تصبح اللغة الرسميّة، وهذا معناه تحويلها إلى لغة تربويّة ثمّ إلى لغة إبداعية حتى يكتب بها الفكر، ومن هنا تتسلل المعاول الناسفة، أما المرمى البعيد المنشود فهو أن تلقى العربية نفس المصير الذي صادفته اللغة اللاتينية بأن تنحل إلى لهجات تتطور إلى لغات قائمة الذات.

مثل هذه الدعوى لئن لم تجد لها رواجا في أقطارنا العربية بشكل رسمي فإن السلوك الموضوعي كثيرا ما يمهد لها السبيل ولاسيما إذا انتبهنا إلى طغيان العاميات العربية على أجهزة الإعلام المرئي والمسموع، فنصيب العربية الفصحى ما انفك يتقلص، ونزعة الاستسهال بحكم قانون المجهود الأدنى ما فتئت تزرع الوهم بأن

العربية لا تتلاءم مع برامج الحياة اليومية.

إن اللغة العربية – بأنموذجها الإعرابي – تمثل شاهدا ثمينا على شيئين يتصلان بحقيقة العلم بصرف النظر عن البعد الثقافي وعن المرجعية الحضارية، أي إن هناك مكسبا إنسانيا خالصا عند التأمل في أنموذج اللغة الإعرابية عندما تظل حيّة يتداولها المجتمع في كل استخداماته الرسمية والتربوية والمعرفية، وهذا مما أصبح يندر على مستوى اللغات الإنسانية المتداولة :

هناك – أوّلا – فرصة للعلم الكليّ يستكشف فيها كيف يتعامل الفكر مع مستويين من التنظيم عند الإفضاء بالكلام، مستوى ترتيب عناصر الخطاب ثمّ مستوى إحكام الروابط النحوية بواسطة علامات الإعراب، في تلك اللحظة يشتغل الذهن بنظامين متراكبين، كأنما هناك الوعي النحوي الأول ثمّ الوعي النحوي الثاني، ولهذا يمكن أن نسمّيَ تلك الدرجة الثانية بالنحو المضاد على معنى أنه وعي رقيب متواصل.

وهناك – ثانيا – فرصة ثمينة لاستكشاف أسرار اكتساب الطفل للغة، فالتجربة التعليمية تثبت أن تداول اللغة العربية مع الأطفال بتحقيق حيثياتها النحوية تفضي بهم إلى استخدام اللغة بشكل نحوي سليم دون أن يكونوا قد تلقوا شيئا من القواعد النحوية. وعن هذا تنتج حقائق علمية لا تتسنى أبدا عن طريق اكتساب الطفل للغات غير الإعرابية.

إن التشخيص الموضوعي لهذا المشهد اللغوي المعقد على لوحتيه «العربية العربية» و«العربية الدولية» يقتضي منا أولا وبالذات الانتباه إلى المسألة اللغوية كما تجلت في الفكر العربي المعاصر لنتحسس بعد ذلك الآفاق الاستشرافية لهذا المآل اللغوي. إن المسألة اللغوية في الفكر العربي كما انتظم على مدى عقود القرن

العشرين قد تحددت انطلاقا من تقاطع ضربين من الوعي : وعيٍ بالسلطة الرمزية الكبرى التي مارستها اللّغة العربية داخل منظومة التراث الفكري حتى اكتمل معماره الثقافي تحت قباء الفضاء العربي الإسلامي، ووعي بأن اللّغة – بين ازدهار وضمور – هي دوما مرآة تنعكس عليها صورة الواقع السياسي فيما بين المد الحضاري المتألق والانحسار التاريخي الطارئ. وفي رَحِم هذا الوعي الفكري تخلّقت قضية اللّغة العربية في بُعدها المعرفي ثم تطورت في امتداد ثقافي هو الناتج الأقصى لتظافر المقوّمات المادية المحسوسة والمرجعيّات الرمزية المجرَّدة على حدّ ما هو صورة من صور ازدواج المشهد العربي بما يثوي وراءه من مكوّنات المشهد الإنساني العام.

إن تراث الفكر العربي مليء بلحظات الاستشراف الحضاري في المسألة اللغوية ولاسيما في منظور العلاقة بين اللّغة والمجتمع – وهو محط مقصدنا في سياقنا هذا. وغالبا ما كان رواد التراث يَصْدرون فيها عن تشخيص موضوعي للواقع التاريخي المعايَن، فابن حزم (ت 456 ه) قد قالها جازما : «إن اللّغة يَسقط أكثرها ويَبْطل بسقوط دولة أهلها ودخولِ غيرِهم عليهم (...) فإنما يقيِّد لغةَ الأمة وعلومَها وأخبارها قوةُ دولتها ونشاط أهلها وفراغهم، وأما من تلفت دولتهم وغلب عليهم عدوّهم (...) فمضمونٌ منهم موت الخواطر، وربما كان ذلك سببا لذهاب لغتهم (...) وهذا موجود بالمشاهدة ومعلوم بالعقل ضرورة»[7].

وابن منظور (ت 711 ه) صوّر لنا – وهو يشرح في مقدّمة «لسان العرب» الحوافز التي دفعته لتأليفه – كيف آل الأمر باللّغة العربية على لسان أبنائها إلى الانحلال «حتى لقد أصبح اللحن في الكلام – بنص عبارته – يُعَدّ لحنا مردودا، وصار النطق بالعربية من المعايب معدودا، فجمعتُ هذا الكتاب في زمنٍ أهلُه بغير لغته يفخرون، وصنعته كما صنع نوحٌ الفلكَ وقومه منه يَسْخرون،

وسميته لسانَ العرب».

أما ابن خلدون (ت 808 هـ) وهو الذي حظي بمسافة زمنية مكنته من استنباط رؤية جامعة ثاقبة فقد أكد تلك الحقيقة حين كان يتطرق في الباب الرابع من مقدمته إلى "لغات أهل الأمصار" فجاء كلامه في صيغة قانون عمراني يكاد أن يكون قانونا من قوانين الطبيعة مدارُه أنّ غلبة اللغة بغلبة أهلها، وأن منزلتها بين اللغات صورة لمنزلة دولتها بين الأمم.

لم يكن القرن الميلادي العشرون بين بداياته ونهاياته إلا شاهدَ صدقٍ على ذلك القانون الذي يضع اللغة في صميم حركةِ التاريخ والمجتمع فيبوّئها منزلةً متصدّرة ضمن أولويّات الفكر العربي المعاصر، فقد كانت المسألة اللغوية حاضرة بقوّة حين أطل القرن والعرب يقاومون حركة الاستعمار التقليدي التي أفرزتها الثورة الصناعية في القرن التاسعَ عشرَ، وكانت حاضرة بكثافة شديدة مع أواسط القرن حين بدأ العرب يواجهون التحديات التي أملتها حركة التحرر من الاستعمار والإحراجات التي جاءت مع تأسيس دولة الاستقلال، ثمّ كانت حاضرة بتعقّدات عالية حين ودّعت الإنسانية مع نهاية القرن ألفيّةً كاملة واستقبلت أخرى فألْفَتْ نفسَها على عتباتِ تَصوّرٍ مغاير لما تعودت عليه يُباينُ نَظُمها وقيمها، وألفَى العربُ أنفسَهم في حضرة زلزال يَعصف بجلّ المرجعيّات التي عاشوا عليها ظانين أنها مكتسَبات إنسانية لن يعود بها التاريخ إلى الوراء، وألفى الفكرُ العربي نفسَه محمولا على إعادة إلقاء الأسئلة التي أُلقيت قبل قرنين مع بداية النهضة وفي مقدمتها سؤال اللّغة.

من بداية القرن العشرين إلى نهايته كانت علاقة اللّغة بالمجتمع في الفكر العربي الرّمزَ الأبلغ في معضلة الأنا والآخر حتى انتهت إلى لوحة كاشفة تَشِي

بتناقضات داخلية عاشتها الذات العربية عبر مختلف الحقب التاريخية، وسيّان أن يكون الوعي اللغوي هو الذي استدعى وعيا سياسيا أو يكون الوعي الحضاري هو الذي استنفر همّة الانخراط في ميثاق اللّغة. لقد واجه الفكر العربي المعاصر معضلة التراث المزدوج في أمر اللغة : جدولٌ شارف حدودَ اللامعقول إذ أَسند إلى اللغة العربية أفضلية مطلقة بالذات والمِنشإ ثم جَزَم صارما بأنها أفضلية أزلية أوّلا وأبدية ثانيا، وجدولٌ انخرط مبكِّرا في ميثاق العقلانية ذات المهجة الإنسانية الخالصة فقدَّرَ أن كل اللّغات ذاتُ طبيعة اصطلاحية عُرفية، فهي بموجَب ذلك متساوية في القيمة، ولكن اللغة العربية اختيرت لختم الرسالات فتبوّأت منزلةَ الأفضلية فهي بهذا التقدير أفضلية نسبية لأنها أفضلية مكتسَبة.

في صميم الوعي بالتاريخ وصلت العربية إلى أبنائها في القرن العشرين لتؤدّيَ وظيفة لم تعرفها كثير من الثقافات : أنها الركن العتيد بين أعمدة مِعمار الهُويّة، وكانت على الدوام تستمد سلطتها من النص المؤسِّس الذي كانت معجزته بنصّه فيها وفي نصّه عليها. ولئن حضّت الرسالة على الزهد في المعيار العرقي – بصريح الكتاب : ﴿يا أيّها الناسُ إنا خَلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائلَ لتَعَارَفوا إنّ أكرمَكم عند اللّه أتقاكم﴾ [الحجرات – 13] وبشاهد السنّة : «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى» – فإن سلطان التاريخ قد محا المسافةَ بين اللغة والانتماء إلى نَسَبها. ثم أطلّ الزمن المعاصر فوجد الفكرُ نفسَه محاصَرا بين ماض يَضغط بصورة المجد الكبير وحاضرٍ يتشظّى بحثا عن الخلاص من عقدة الذنْب التي تحْملها الذات العربية على نفسها.

ما فتئت المسألة اللغوية إذن تتبوّأ من خلال علاقة اللّغة بالمجتمع منزلتها المكينة ضمن أركان الهُوية منذ انبثاق النهضة العربيّة، ومهما تكن المرجعيات

المذهبية فإن العامل اللغوي قد كان حاضرا بين النّوَى المؤسسة للمنظومة. فالنهضة الحضارية انطلقت في القرن التاسعَ عشرَ مستلهمة الفيض الروحي فأقامت تصوّرا للهوية عناصرُه الدينُ واللغة والتأويل، وهذا التأويل مداره النص والتاريخ، وامتد هذا الاستلهام بدفقه على مدى القرن العشرين حتى أصبحت تلك الثلاثية عَقدا جامعا للصحوة مهما اختلفت النِّحل والأجناس.

وانعطف على ذاك التصور لأركان الهوية تصوّرٌ قومي أول كانت دعائمه النَّسبَ واللغةَ والدين، والنسب هو الارتباط السلالي المعروف بالعرق أو الجنس، ثم تبلور تصور آخر أبقَى على النسب واللّغة ولكنه استَبدل بالدين الانتماءَ إلى التاريخ حتى يُقحِم في الفلسفة النضالية أبناءَ كل المعتقدات. وإذا باللّغة هي الركن الوحيد القار الذي يتواتر بين النظريات الثلاث.

لقد كانت الهوية مفهوما حضاريا تاريخيا ولكنها على التدريج استحالت إلى مفهوم ثقافي سياسي ولم يجسّم هذا التحوّلَ في المفهوم شيء كما جسمته المسألة اللغوية في الفكر العربي المعاصر وهو يخوض معركة الأنا والآخر، فالكل على وعي تام بأن حركة الاستعمار القديم قد سعت بإصرار إلى زعزعة المرجعية اللّغوية ومن أجل هذا المقصد نشطت حركة الاستشراق في بداياتها ولقيت من لدن الأنظمة الاستعمارية دعما وتحريضا وذلك قبل أن يظهر أعلام من المستشرقين محايدون منصفون فيهم من أحب اللغة العربية وأخلص لها الحب.

إن رصد ملامح الثقافة العربية من خلال علاقة اللّغة بالمجتمع في الفكر العربي المعاصر يَحْملنا على استكشاف ثلاث أزمات كبرى اخترقت سلطة اللّغة العربية خلال تلك الحقبة، اثنتان منها انتهتا إلى توازن نسبي والثالثة استعصت وما تنفك تلقي بتحدياتٍ قاهرة، وثلاثتها هي أزمة اللّغة العربية مع اللّغات الأخرى،

وأزمتها مع العلم اللّغوي وأزمتها مع نفسها.

كان رواد الفكر العربي المعاصر على وعي بأن اللّغة العربية تَحْمل معها مجدا تاريخيا جليلا لأنها كانت في معظم القرون لغةَ الغالب وبفضل ذلك تعامل أهلها مع اللغات الإنسانية تعاملا نبيلا خلا من كل العُقد الثقافية والمرَكّبات النفسية، ولكن حركة الاستعمار بعد أن يئست من خلخلة الصلة بين الهوية الدينية والهوية اللّغوية تفرّغت بالكليّة إلى ربط المعرفة العلمية باللّغة الأجنبية : الإنجليزية والفرنسية تخصيصا. وظلت العربية تقاوم داخل قِلاع غدت كالرموز في تجسيد العلاقة المكينة بين الثقافة واللّغة: جامع الأزهر وجامع الزيتونة وجامع القرويين.

في مفترق أواسط القرن العشرين عمت حركة الاستقلال فكان للعربية موعد مع ولادة تاريخية جديدة : أَنْ تتعرّب كل المؤسّسات وأن تتعرب كل المعارف، ولكن سرعان ما تَشظّى الوعي الحضاري إذ بان أن الاستقلال تحرّرٌ سياسي لم يؤمِّن على الإطلاق لا تحررا اقتصاديا ولا تحررا ثقافيا. وانتهى الأمر بكثير من الأنظمة العربية إلى تركيز نظم تربوية تمسك بالمعادلة اللغوية من أطرافها المتناقضة، وتطورت العربية مع ذلك تطورا باهرا : في الإبداع والمعارف الإنسانية وفي أفانين صياغة الخطاب، بل توفقت مؤسّسات أكاديمية عديدة في تحويل اللّغة الأجنبية إلى حليف استراتيجي للغة العربية.

هكذا نجحت العربية في معالجة هذه الأزمة بصيغة فيها توازن كثير، وليس من شيء يهدد هذا التوازنَ إلا ما ظهر مع نهايات القرن من نُذُر غريبة لم يَعرف مثيلَها تاريخُ الفكر الإنساني، فقد قامت على أنقاض الإيديولوجيا نظريات تتحدث باسم نهاية التاريخ وتُشِيد بحتمية صراع الحضارات، وبين تقلّب الفكر وانقلاب السياسة انكشفت بدعة : أنّ اللغة التي تترجِم عن عقيدة وتنطق باسم

قوم هي بالضرورة حاملة لمكوّنات جنينيّة استثنائيّة، وحيث أملت الذرائعية السياسية على أصحابها إلصاق التهمة بتلك العقيدة وبأهلها فقد ساغ أن تُسحَب التهمة على اللّغة وأن تهيَّأ لاستبدال اللّغة الأجنبية بها : في التربية وفي العلم وأبحاثه ثم في الاستخدام والتداول.

وكانت الأزمة الثانية أخفَّ من الأولى وأقصَر مدًى وكان مدارها علاقةَ العربية بالعلم اللغوي الحديث، فقد انطلق الفكر العربي المعاصر من الوعي بأن الإرث المعرفي المتصل باللّغة كأنما وُلد مكتملا مع كتاب سيبويه ولم تزده القرون إلا إنضاجا وتجريدا، ولكن القرن العشرين طلع على الإنسانية قاطبة بعلم

جديد يتعلق بالظاهرة اللغوية، وانبرى بعض اللغويين يصاهرون بين التراث وهذا العلم الجديد، وبرزت جهود أعلام روّاد بدأها علي عبد الواحد وافي بكتابه «علم اللّغة» (1941) وشاركه الجهدَ التأسيسي إبراهيم أنيس وحسن ظاظا وأحمد مختار عمر ومحمّد كمال بشر وتمام حسان ومحمود فهمي حجازي وهم أعمدة هذا العلم في مصر وقد سموه علمَ اللّغة تماما كما سماه روّاده في العراق وفي مقدمتهم إبراهيم السامرائي، ووازى جهدَهم جهدُ رواد من المدرسة اللبنانية سمّوه الألسنيةَ وكان من بينهم أنيس فريحة وريمون طحان ثمّ ميشال زكريا وبعدهم رمزي بعلبكي. وفي الجناح الآخر كان رائد هذا العلم في الجزائر عبد الرحمان الحاج صالح، وفي تونس صالح القرمادي وفي المغرب أحمد الأخضر غزال واستقر على هذا العلم اللغوي مصطلحُ اللسانيات الذي يكاد مع نهاية القرن أن يغدوَ الإسمَ الأوفق.

كانت الأزمة من وجهين: كيف يقتنع جيل آمن بأن رسالته الحضارية تتمثل في حراسة لغة الضاد وحراسة علومها على الشكل الذي جاء به التراث بأن

اللّسانيات المعاصرة هي زاد إنساني مطلق وأنها فائضُ خيرٍ على اللّغة العربية، ثم كيف يثبت جيل اللّسانيين العرب بأن اللّسانيات أداة ناجعة لإعادة استكشاف مخزون التراث العربي في مختلِف جداوله من علوم اللّغة إلى علم الكلام ومن علوم التفسير إلى علوم الحكمة، وكيف يثبتون أن اللّسانيات آلية إجرائية تعين على تطوير وسائل التعليم وتساهم في إعادة وصف اللّغة بكيفيات أيسرَ مما ورثناه. ولم ينعطف القرن العشرون حتى عمّ التسليم بهذه البديهيّات، وقد أعان على تثبيتها جيل من أبناء دول الخليج أتموا دراساتهم في جامعات غربية خلال العقدين الأخيرين ثم عادوا إلى مَواطنهم فبثوا وعيا جديدا في رحاب المؤسسات الأكاديمية، ومنهم من تبرّز في ترجمة عيون المعرفة اللّسانية وهو ما اجتهد فيه حمزة المزيني.

أما المأزق الثالث فيتمثل في علاقة اللّغة العربية بذاتها من خلال علاقتها بالتاريخ، وهو ما أفضى إلى التساؤل عن مدى قدرة العربية على التلاؤم مع متطلبات العصر وعن الأوجه التي يستساغ إقرار التجديد فيها والتي لا يستساغ. وتعددت المداخل إلى الموضوع : عولج من باب «اللحن» وما يتبعه من «تصحيح« أو «تصويب»، ودُرس من خلال ثنائية المعيار والاستعمال، ولكن أجلّ المداخل إليه تمثل في مسألة تيسير النحو، وقد استَهلّ هذا المنحى بجهد واضح إبراهيم مصطفى في مصنَّفه «إحياء النحو» (1937) ثمّ تحمس للمشروع طه حسين، وصاغ مهدي المخزومي رؤيته التجديدية : «في النحو العربي نقد وتوجيه» (1964) ثمّ قدم تمام حسان إضافة نوعية متميزة لاستنباط المنظومة الذاتية التي يقوم عليها اللسان العربي وذلك في مصنَّفه «اللّغة العربية معناها ومبناها»(1973) ولكن الحقيقة التي ننتهي إليها هي أن سلطة النحو التاريخي أقوى من سلطة التطور المعرفي.

إن سلطة النص وسلطة النحو مكّنتا اللغة العربية من تحقيق استثناء مطلق يتحدى الحقائق العلمية المألوفة : أَنْ تُعَمَّرَ لغة بما يزيد على سبعةَ عشرَ قرنا دون أن تنسلخ عنها أبنيتها الصوتية والصرفية والنحوية، وأن يكون مَدَدها في البقاء مقصورا على تطوّر الدلالات: في اشتقاق الألفاظ وفي تكييف دلالاتها وفي صياغة الأساليب. لذلك تتجدد بين الحقبة والأخرى نزعات – من خارج الثقافة العربية وأحيانا من داخلها – تَدفع نحو المماثلة بين العربية واللاتينية حتى تَحلّ الفروع محلّ الأصل الواحد. وتحت وطأة النسقية الانفرادية التي ما انفكت تضغط على الثقافات الإنسانية انكشفت ظواهر تنوس بين حَجْب اللغة العربية بتقليص مجالاتها التداولية ولا سيما في منابر الإعلام الفضائي الغزير والدعوة والتيسير وباسم «الواقعية التاريخية» الجديدة.

منذ بدايات القرن العشرين كُتب للغة العربية أن تجتاز بفلاح امتحانا من امتحانات الحداثة هو الانخراط في عصر الطباعة، ولئن تعثرت النهضة التقنية في أواسط القرن بسبب طبيعة الحرف العربي واستعصاء تعميم الكتابة المستوفية للحركات فإن انتشار التعليم مع دول الاستقلال قد أنسَى الناسَ حقَّ العربية في أن تُكتب كسائر اللغات بحروفها وحركاتها. ولم ينته القرن حتى وُفقت العربية في كسب الرهان التكنولوجي الذي ألقته عليه الآليات الحاسوبية، فانخرطت العربية بفضل جيل جديد من أبنائها في الحداثة المعلوماتية فتعددت المراكز المنتجة للبرمجيّات اللغوية وأَلِفَ أهل العربية فضاء الذكاء الصناعي، وانفسح الأمل في إنجاز المشاريع التي صاغها أصحابها كحلم من الأحلام ولا سيما مشروع «الذخيرة اللّغوية» ومشروع «المعجم التاريخي».

إن الفكر الإنساني يتجه بثبات نحو ترسيخ البحوث الإدراكية حيث

تتضافر اللسانيات والفلسفة وعلم النفس وعلوم الحاسوب محاولا أن يجيب عن سؤال جوهري : كيف يشتغل العقل البشري ؟ وذلك من خلال سؤال ثان: كيف تشتغل اللغة حين يشتغل العقل ؟ ومما لا مِراء فيه أنّ بوسع اللغة العربية أن تُمِدّ هذا العلم الجديد بما لا تمده به الألسنة المتداوَلة الأخرى: لأنها لغة إعرابية أوّلا واشتقاقية ثانيا ومتوفرة ثالثا على منظومة من الوصف النحوي يرقَى إلى درجة عالية من التجريد الصّوري.

إن سلاح الكونية الثقافية الغازية إنما هو اللّغة، وإن هدفها المبتغى وقَنْصها الأمثل ومنالها الأخير إنما هي اللّغة، فباللّغة تغزو لتكتسح قلعة الهوية الثقافية باختراق سورها ثمّ بنسفها من الداخل، وما سورها المسيّج لها إلا اللّغة. إننا إذا قلنا إن الغرب – بمفهومه الثقافي الموروث ثمّ بمفهومه المتلبّس بصيغ النظام العالمي الجديد – يترصّد باللّغة العربية فلسنا نزايد على حماس الضمير الواعي وما نحن متوسلون البتة برواسب الخطاب الإيديولوجي أو بقايا الخطاب النضالي ولكننا نقرّر حقيقة يستشعرها التاريخ وتشهد بها الوقائع.

إن الترصد المنظّم للغة العربية لَيَتّخذ شكل الحرب الصامتة الناسفة تتكشف حينا وتتقنّع أحيانا، وتقَنعها أخطر من تكشّفها لأنه يستنجد بسلاح المسكوت عنه وهو أوقع في النفوس وأقدر على تملّك الأغرار. ولهذا الترصد أسبابه الموضوعية. فهناك اليوم قلق حقيقي يساور كبار المهندسين الذين يضعون الاستراتيجية الكونية، وقد يصل ذلك القلق ببعضهم إلى درجة الخوف. أما موضوع الأمر فهو احتمال تزايد الوزن الحضاري للغة العربية في المستقبل المنظور فضلا عن المستقبل البعيد. إن هؤلاء المخططين الاستراتيجيين يقرؤون للحقيقة الموضوعية حسابها، فاللسان العربي هو اللّغة القوميّة لحوالي 300 من الملايين،

وهو يمثل إلى جانب ذلك مرجعية اعتباريّة لأكثر من 850 مليونَ مسلمٍ غير عربيّ كلهم يتوقون إلى اكتساب اللّغة العربية، فإن لم يتقنوها لأنها ليست لغتهم القومية فإنهم في أضعف الإيمان يناصرونها ويحتمون بأنموذجها.

ثمّ إن اللسان العربي حاملُ تراث، وناقل معرفة، وشاهدٌ حيّ على الجذور التي استلهم منها الغرب نهضته الحديثة في كل العلوم النظرية والطبية والفلسفية، وهو بهذا الاعتبار يخيفهم أكثر مما يخيفهم اللسان الصيني أو الهندي. ولا يغفل هؤلاء المهندسون الثقافيون الساهرون على برمجة الذهن الجماعي في عصر الأممية والكونية عن الرسالة الحضارية والروحية التي حمَلت بها اللغة العربية، وهم العارفون بأن التّهاميَ بين الهوية واللغة لم يبلغ تمامه الأقصى في الثقافات الإنسانية كما بلغه عند العرب بكل اطراد تاريخي وبكل تواتر فكري واجتماعي ونفسي.

ولكن اللّغة العربية تخيف أيضا بشيء آخر هو ألصق بالحقيقة العلمية القاطعة وأعلق بمعطيات المعرفة اللّسانية الحديثة، فلأوّل مرّة في تاريخ البشرية – على ما نعلمه من التاريخ الموثوق به – يُكتب لِلسانٍ طبيعي أن يُعمّر حوالي سبعة عشر قرنا محتفظا بمنظومته الصوتية والصرفية والنحوية فيطوّعها جميعا ليواكب التطور الحتمي في الدلالات دون أن يتزعزع النظام الثلاثي من داخله، بينما يشهد العلم في اللسانيات التاريخية والمقارنة أن الأربعة قرون كانت فيما مضى هي الحد الأقصى الذي يبدأ بعده التغيّر التدريجي لمكوّنات المنظومة اللّغوية، وهذا حاصل قطعا بصرف النظر عن انتماء اللّغة إلى اللّغات الحضارية التي صنَعت ثقافة إنسانية، أو بقائها في صنف الألسنة الطبيعية الفطرية كلغات شعوب كثيرة عاشت في المناطق الاستوائية وفي المناطق القطبيّة بين جل قارات المعمورة.

إن اللّغة العربية تلقي بتاريخها تحدّيا كبيرا أمام العلم الإنساني، وهذا

التحدّي يبتهج به العلماء الذين أخلصوا إلى العلم مهجتهم، ولكنه يَغيظ سَدنَة التوظيف الأممي ويستفز دعاة الثقافة الكونية، لاسيما منذ بدأت المعرفة اللغوية المتقدمة على المستوى العالمي – وفي الجامعات الأمريكية تخصيصا – تكتشف ما في التراث العربي من مخزون هائل يتصل بآليات الوصف اللّغوي، ويقف على الحقائق النحوية العجيبة، ويستلهم مكوّنات المنظومة الصورية الراقية التي انتهى إليها النحو العربي من حيث هو إعراب، ومن حيث هو منطق قياسي، ومن حيث هو كذلك علم بأصول الظاهرة اللّغوية الكلية.[8]

عندما أعلن الكاتب الإسباني كاميلو جوزي سيلا – الحاصل على جائزة نوبل في الأدب لعام 1989 – عن تقديراته الاستشرافية حول مصير اللّغات الإنسانية وكشف عن تنبؤاته المستقبلية المتصلة بما ستؤول إليه الألسنة البشرية العالمية المنتشرة اليوم أحدث كلامه زوبعة ثقافية في أوساط الكونية الثقافية. فقد ارتأى أن الثورة الاتصالية وانفجار أدوات التواصل التي اختزلت بُعْدَ الزمان، وألغت بُعد المكان، وتجاوزت – بواسطة الصورة – حواجز أدوات التعبير ستؤدي تدريجيا إلى انسحاب أغلب اللّغات من ساحة التعامل الكوني وإلى تقلّصها في أحجام محلية ضيّقة، ولن يبقى من اللّغات البشرية إلا أربعٌ قادرة على الحضور العالمي وعلى التداول الإنساني وهي الإنجليزية والإسبانية والعربية والصينية. [9]

ويستند رأي كاميلوسيلا – ذو المنحى الاستشرافي الذي يتوسل بالاستقراءات المستقبلية في مجال اللّغويات الذي هو من أكثر الحقول استعصاء على التكهّن – إلى ما يبديه بعض الدارسين من استشعار بأن جلّ الألسنة البشرية قد تختفي قبل نهاية القرن الحادي والعشرين لينفرد عدد محدود منها بالبقاء والتداول. وبصرف النظر عن مدى أهليّة هذا الاستشراف من الناحية العلمية –

مما لا يمكن للمعرفة اللّسانية الملتزمة بمرجعيات العلم أن تنخرط فيه ولا أن تجازف بتزكيته على عواهنه – فإن الحاصل منه يتمثل في حقيقتين أولاهما ثقافية والثانية معرفية، فأما الحقيقة الثقافية فهي أن هذه الفرضيّة قد أعانت على كشف المسكوت عنه في الصراع الحضاري الدائر اليوم بين أطراف الثقل في العلاقات الدولية فأبرزت على سطح الخطاب الثقافي الكوني ما كان ثاويا وراء سطور الدلالة فيه، وعَرّت ما كان محتجبا بستائر حوار الثقافات تحت الأقنعة المضلّلة، أما الحقيقة الثانية فإننا نستنبطها مما فسر به الخبراء الاستراتيجيون فرضيّة كاميلوسيلا، وتتمثل في تصنيف اللّغات المنتشرة في العالم اليوم والتي لها سيادة مّا في حقول العلاقات الدولية إلى لغات تُكتسب بالأمومة ولغات تكتسب لاحقا بعد أن ترسّخت لدى الطفل لغة الأمومة التي هي من طبيعة مغايرة وأحيانا من فصيلة مباينة. وتُصنّف اللّغة العربية ضمن الألسنة التي يرتبط بها الطفل ارتباطا أموميا رغم الفوارق القائمة بينها وبين سائر العامّيّات في مستوى جملة من المكوّنات الصوتية والصرفية والنحوية. ليس علينا من أمر الاعتبار العلمي الصارم شيء في هذه الأطروحات، ولكن الذي يعنينا مباشرة من كل ذلك هو إماطة اللثام عن الخلفية اللّغوية للصراع الثقافي، وعن الخلفية الحضارية للتقديرات اللّغوية في نفس الوقت.

إن الذي يخيف الآخرين كفرضيّة في حد ذاته هو الذهاب إلى أي تقدير من شأنه أن يصادر سلفا على عالميّة اللّغة العربية سواء في مستوى الحقيقة الحاصلة أو في مستوى الحقيقة المستشرفَة. والخبراء المخططون من وراء الكونية الثقافية هم أوّل من يعلمون المفارقة الموضوعية بين رصد الحقائق اللّغوية والتنبؤ بمآلات الألسنة الطبيعية، مهما تكن طاقة الإنسان الحديث في التحكم التقني

والتواصلي، ومهما يكن جبروت الشبكات المعلوماتية المندمجة. غير أن هؤلاء هم أسرع من يقرؤون الحساب لكل شيء، وهم الأقدر على فهم الآليات الذهنية ومدى تأثير المعلومة فيها، ولعلهم لا يخشون الحقيقة الموضوعية بقدر ما يخشون التقديرات الحالمة والافتراضات الموغلة في الانسياب إلى حد الأماني الشاعرة، والسبب في ذلك أنهم هم الأسبق إلى التلاعب بالقناعات الحميمة عن طريق المناورة الذهنيّة والمخايَلة النفسيّة.

ألم يسبق لدعاة الكونية الثقافية – بتحالفهم المكين مع الأممية السياسية والعولمة الاقتصادية – أن توسلوا بلعبة الخطاب المركّب، واستخدموا آليات الكلام المقنّع، حتى يدسّوا ما هم مصرّون على دسّه حول موضوع الإرهاب فالإرهاب يقدّم بعد تشغيل آليات اللّغة والسياق والمقام حتى يتم الاقتران الذهني والتوالج النفسي فيتحقق الارتباط – اللاوعي ثمّ الواعي – بين صورة العربي وصورة الإرهاب. وهذه العملية – اللّغوية الذهنية النفسية الثقافية – هي التي يتم تشغيلها لإحداث اقتران مبطّن آخر يجمع بين صورة العربي وصورة المسلم ذهابا ويجمع بين صورة المسلم وصورة العربي إيابا، ثمّ يمعن الخطاب المخاتل في مزج الأخلاط داخل سلة واحدة هي سلة الإرهاب. وحيث إن كل عربي فمرجعه القومي هو اللّغة العربية وإن كل مسلم فمرجعه الاعتباري هو أيضا اللّغة العربية بما هي لغة النص المؤسّس فإن اللّغة العربية – في استراتيجية الخطاب الكوني المتسلط – تصبح هي الشرارة الكهربائية المولّدة للطاقة الإرهابية.

وجميعنا قد تابعنا كيف بث بعض الفرنسيّين من رعاة الفرنكوفونية – في ثوبها الثقافية الغازي لا في سياقها المعرفي المحايد – وهم يتناولون الوضع في بلدان المغرب العربي الفكرةَ القائلة بأن التعريب هو الذي يسبّب التطرف، ويزرع العنف،

ويصنع الإرهاب ؟

إن إدراج مهندسيّ الثقافة الكونية للغة العربية ضمن مراميهم الاستراتيجية لهو حقيقة حاصلة، ومن غابت عنه، أو غلب عليه في أمرها حسن الظن فيكفيه أن يحسن قراءة السمات الدّالات دون أن يبذل أي جهد من جود التأويل. ويكفيه أن يستذكر المناورات التي تحاك بين الفينة والأخرى في كواليس الأمم المتحدة والمنظمات الكبرى التابعة لها مثل اليونسكو والهادفة إلى إقصاء اللّغة العربية عن جملة اللّغات الرسمية المعتمدة دوليا، وذلك بتعلّة افتقارها إلى المترجمين الفوريّين الماهرين المتعاملين بين مختلف اللّغات المعتمَدة ذهابا وإيابا.[10] وقد يكفي المتشكّكَ في مناورات الكونية الثقافية المتحيّزة أن يعلم كيف استُغني عن كل أقسام البحوث المتعلقة باللّغة العربية في «المركز القومي للبحث العلمي» في فرنسا تحت تعلل إعادة الهيكلة، وكيف انحجب منبر الأدب العربي من «معهد فرنسا» المعروف بمصطلحه الأصلي «كليج دي فرانس» وهو أرقى المؤسسات المعرفية في السلّم الأكاديمي لديهم على الإطلاق.

وكيف لا نستذكر ما يتلابس به موضوع الأقليات المعرفية في أدبيات المخططين الاستراتيجيّين بموضوع الأقليات اللّغوية، والعناية الفائقة التي يُغدقون بها بشكل مفضوح على اللّغات التي تزاحم اللّغة العربية على وجه التخصيص، وأنصع مثال فاضح هو أسلوب التعامل المزدوج الذي يتخذه الفرنسيّون في الوقت الواحد وفي الظرف الواحد : سلبا وتقويضا حيال اللغة العربية، ودعما وتزكيه حيال اللّغة البربرية ولاسيما في البلاد الجزائرية.

ليس لعالم اللّغة أي وجه يبرّر به غمط اللّغة البربرية – أو أي لغة أخرى من لغات العالم – حقها في أن تُدْرس، أو في أن تدوّن، أو في أن يكون لها

مختصون يكتشفون حقائقها الخفيّة وأسرارها الأدائية والإبداعية. بل ما من عالم في اللسانيات منخرط في ميثاق العلم وملتزم بأخلاق المعرفة وبشرفها إلا وهو مبتهج كلما انضاف إلى خزينة المعارف درس جديد من لسان طبيعي كائنا ما كان.

ولكن عالم اللّغة من حقه – بل من واجبه – أن يميّز ما هو موقف لغوي في خدمة المعرفة الموضوعية والعلم المنزّه عن حسابات المصلحة وقياسات المنافع مما هو موقف لغوي في صياغته ولكنه موظّف لخدمة غاية تتجاوز حدود العلم ولا تحتكم بضوابط المعرفة الخالصة لذاتها. ومن رام شاهدا على خروج الفرنكوفونيّين عن سياج العلم وسكة المعرفة وقسطاس الموضوعية فعليه أن يقارن موقفهم من اللّغة البربرية مع موقفهم الذي يعلنونه ويتضامنون فيه مع موقف السلطة الفرنسية الرسمي من موضوع الأقليات اللّغوية في فرنسا ذاتها. ففرنسا «ترفض الاعتراف باللّغات المحلية التي تتحدث بها مجتمعات عدة تعيش داخل فرنسا ذاتها، حيث تعيش نحو عشرة شعوب مختلفة تتكلم إلى اليوم لهجات خاصة بها تصرّ الحكومة الفرنسية على قمعها باسم الدفاع عن التجانس الثقافي ولغة البلاد الأم. من تلك اللّهجات المحلية المسحوقة لغة كورسيكا التي يتحدث بها نحو مليونين من سكان الجزيرة، ولغة مقاطعة بريتاني المحاذية لألمانيا، ولغة الباسك على الحدود الإسبانية، ولغة لوسيتان، ولغة كاتالان في جنوب فرنسا، واللغة الفلامندية على الحدود البلجيكية»[11].

ليس لعالم اللّغة أن يستنقص من شأن أي لسان بشري ولكن ليس من حقه أن يسكت عن توظيف العلم لغير مرامي العلم، وقد تهون المرامي لو كانت اقتصادية، أو تمجيدية، أو تفاخرية، أما أن تكون سياسية موسومة بطابع الذرائعية والمكيافيليّة فإن الصمت معها يغدو إثما فكريا في حق المعرفة.

وهل يليق بالباحث المتجرد النزيه الذي أخلص للمعرفة مهجته أن يسكت عن مناورات استخدام البحث العلمي والمكائد المنصوبة من وراء التمويلات المشبوهة الداعمة له. ومَن من العارفين لا يعلم في أيامنا هذه كيف يسهل الحصول على الدعم المالي السخي من لدن الجهات الغربية العديدة – ومن بينها مجلس الاتحاد الأوربي، وصناديق الأحقيّة الشاملة فيه، والأموال المرصودة ضمن برامج التأهيل الاقتصادي – وذلك بمجرّد أن تَعرض مشروعا للبحث العلمي، الفردي أو الجماعي، أو بمجرّد أن تعرض فكرة إقامة ندوة أو ملتقى، على أن يكون ما تعرضه متصلا بدراسة لهجة من اللهجات العربية، أو يكون متعلقا بمدى تأثير استخدام اللّهجة العامية في التوازن النفسي. وتتهاطل التشجيعات لو اقترحتَ أن يكون موضوع البحث أثَر أيّ لغة من اللّغات في اللّغة العربية كاللّغة التركية أو البربرية أو الفرنسية أو الإنجليزية. ولن تظفر بشيء من ذلك السخاء لو اعتزمتَ دراسة أثر اللّغة العربية في قاموس اللّغة الإسبانية أو قلت إني أعتزم البحث في الألفاظ المتداولة في اللّغات الأجنبيّة والتي هي ذات أصول عربية.

ستحصل على أموال سخية إذا قلت إني في حاجة إلى تحسين مستوى الموظفين – في أي مؤسّسة من القطاع العام أو الخاص – وذلك في مدى حذقهم للغة الأجنبية، وسترى أعوان البعثات الأمريكية والبريطانية في المغرب العربي يتسابقون إليك إن أعلنت عزمك على الارتقاء بمستوى اللّغة الإنجليزية. ولن يصغي إليك أحد ولن يأتيك درهم لو عرضت مشروعا تعاونيا يهدف إلى تطوير مستوى العاملين والموظفين في مدى حذقهم للغة العربية بوصفها أداة التفكير وأداة التواصل وأداة التسيير الجماعي. والحال أن الأداء اللّغوي القومي هو مفتاح

المفاتيح في كل تأهيل استثماري وفي كل أحقية اقتصادية بل وفي كل امتلاك لمهارات اللّغات الأجنبية.

في فرنسا الآن – ومنذ عام 1996 – تنظيم تربوية فيه من الغرابة ما لا يترك شكّا في النوايا الحضارية المتوارية، وهذا التنظيم يخص تراتيب الباكالوريا التي هي شهادة الثانوية العامة. فمن بين المواد التي يتعين على كل مترشح أن يجتازها امتحانٌ في إحدى اللّغات، وكانت اللّغة العربية من بين اللّغات التي يمكن اختيارها كالإنجليزية والألمانية وغيرهما، وكثيرا ما كان أبناء الجالية العربية الذين تابعوا دراستهم على النظام الفرنسي يختارون اللّغة العربية لاجتياز اختباراتها ضمن مواد الباكالوريا، وإذا بالتشريع الإداري الجديد قد أدخل اللّهجات العربية ضمن اللّغات التي يمكن اختيارها، بل أصبح أبناء الجالية العربية يجتازون بالتوازي اختبارا في اللّغة الفصحى واختبارا في اللّهجة بحسب ثلاث مجموعات إقليمية : المجموعة المغربية والمجموعة المصرية والمجموعة الشامية. هكذا تسمّي النصوصُ الترتيبيّة دوائر الاختبار. ولكن الإمعان في التسلّل الثّقافي لم يقف عند هذا الحدّ: فاختبارات اللّغة العربية الفصحى هي اختبارات شفويّة، والاختبارات في اللّهجة هي اختبارات كتابية، وهذا منتهى المكر الحضاري لأنه إصرار على إعطاء اللّهجات «دستورا» نظاميا وإحلالها في النفوس محل الكيان الثقافي الكامل والمستقل. وتدفقت منذئذ المغريات وتهاطلت أموال الدعم حتى يتجند أهل الخبرة في ترتيب الأدوات التربوية المساعدة، وفي تصنيف الكتب المدرسية المعينة على اجتياز اختبارات اللّهجات العربية... وما زال مسلسل فصم أبناء الجالية العربية عن مراضعهم الثقافية والحضاريّة متواصلا.

إنها المثاقفة العرجاء تأتي على حساب المثاقفة السليمة والخبراء العالميون

هم أدرى الناس بأن الأداء اللّغوي للفرد لا يمكن أن يرتقي ذهنيّا بأي لغة أجنبيّة ما لم ينطلق من امتلاك تام للمهارة الأدائية بواسطة اللّغة القومية أي بواسطة اللّغة التي يرتبط بها الاكتساب الأمومي وما يرافقه من شحن بالقيم الوجدانية والعاطفية والروحانية وحتى الأسطورية الميتولوجية أحيانا. هذا مما يندرج ضمن الحقائق المعرفية على الإطلاق لا على وجه التقييد، وهو في مكاسب علم اللسانيات من صنف الحقائق اليقينيّة القاطعة لأنه في منزلة الكلّيّات التي تَصْدق على كل فرد آدمي، وفي كل عنصر من العصور، ومع كل ثقافة من الثقافات، وانطلاقا من أي لسان بين الألسنة البشرية الطبيعية.

إن الصراع مكوّن أساسيّ في تاريخ البشر، وإن الحروب عامل جوهري من عوامل الأحداث المحددة لتواريخ الأمم والشعوب، ومن الفلاسفة فريق ذهبوا إلى القول بأن تاريخ الأمم هو تاريخ حروبها. ولكن الذي كثيرا ما يخفى على الإنسان هو أن الحروب اللغوية بين المجموعات البشرية ليست أقل ضراوة من الحروب العسكرية المكشوفة، وأن الصراعات اللّغوية بين معاقل الثقافات قد تحتدم فتُشعل فتائل حرب تجارية واقتصادية وعسكرية لأن اللّغة من خلال الثقافة والثقافة من خلال اللّغة هو الأمر الوحيد الذي به يتحقق الانتصار أو الانهزام فيركن في الزمن ويدوم في التاريخ حتى يستمر، فإذا ثبت وحالفته ظروف البقاء كان في نتائجه أقوى من أي انتصار عسكري إن كان انتصارا، وأفظع من أي انهزام ميداني إن كان انهزاما.

لو أراد الإنسان أن يعيد كتابة تاريخ البشرية من خلال صراعاتها اللّغوية لَتمكّن من إنجاز قفزة نوعية في معايير التفسير، ولاستطاع تحقيق ثورة عميقة في مقاييس التأويل، ولعله قادر أن يرسي مرجعيات جديدة في استشراف حركة

التاريخ على المنظور المستقبلي: قريب المدى منه، ومتوسطه، وبعيده. وهل نحتاج إلى استدلال مستفيض نبرهن به على مقاصد الثقافة الكونية حيال اللغة العربية وما يبيّت له عنها فرسان التخطيط الاستراتيجي للأممية الزاحفة وللعولمة الضاغطة والحال أن تنافس العظماء الدوليين على كسب مراكز النفوذ وصراع الكبار على الإمساك بزمامات الكونية إنما يرتديان الثوب اللغوي في كل جولة من جولاتها. وأقوى الأدلّة في هذا المقام الحرب الصامتة الضروس الدائرة اليوم بين الإنجليزية والفرنسية في معادلات من القوى تتوازن يوما وتختل أياما وتتخذ من الأرض العربية ساحة لها.

إن اللغات البشرية تتولد وتحيا وتموت وقد يبلغ بها الاحتضار مشارف الفناء فيقيّض التاريخ لها من ينفخ في أنفاسها فتنبعث انبعاثا جديدا فيشتد عودها وتستقيم هامتها. ولئن كان الأصل في اللغات أن تعيش بفطرتها وأن تفنى بفعل الزمن فيها فإن التاريخ لقّننا من الدروس ما به نسلّم أيضا بأن اللغات قد تُقْتل قتلا فتُباد، أو تُبعث بعثا كأنما هو الإحياء بعد الممات. الحاصل لدينا من كل ذلك هو أن الظاهرة اللغوية ظاهرة طبيعية، بمعنى أنها تسير من تلقاء كينونتها وَفق نواميس خفيّة تحدد سيرها بشكل مطلق يَصْدق على كل الألسنة البشرية، ثمّ بشكل مقيّد ينطبق على الألسنة الطبيعية كلّ على حدة، بحسب خصائصه الذاتية وبحسب طبيعة الأسرة التي ينتمي إليها، والفصيلة التي يندرج في خانتها. ولكن الحاصل الأهم هو أن الإنسان بوسعه أن يتدخل في الظاهرة اللغوية – تماما كما يتدخل في عديد الظواهر الطبيعية الأخرى – فيحدّد مسيرتها، ويتحكم في مجريات أحداثها، وقد تصل الإرادة البشرية في توجيهها للظاهرة اللغوية إلى حدّ إبادتها وهي في أوج تألقها، أو إحيائها وهي على عتبة مدافن التاريخ.

ليس انتشار اللغات الأجنبية في البلاد التي عرفت الاستعمار إلا شكلا من أشكال تدخل إرادة البشر في مسيرة التاريخ الطبيعي، وليست عملية التعريب التي خططت لها البلاد العربية – في انفراد أو في تآزر – إلا صورة من صور نفوذ الإرادة البشرية ومَضاء العزم السياسي لإعادة التوازن إلى طبيعته ولكي يُنصِف التاريخ شعوبا ظلمتها الأحداث. ومن وراء كل ما أسلفناه يتضح الاقتران الحتمي بين البعد اللغوي في الميزان الحضاري ومقومات الهويّة الثقافية. وهي حقيقة متجددة باقية دائمة. وهي اليوم أشد وضوحا وأكثر انكشافا بحكم تسارع نسق الأحداث على درب التاريخ، فلم تعد الظواهر اللغوية تحتاج إلى مجهر لتكبير خصائصها التطوّرية وإنما هي تُدرَك بالعين المجرّدة، ولم يعد تدخل إرادة البشر في حياة اللغة محتاجا إلى البراهين.

لقد اجتمع في الولايات المتحدة من الأجناس والأعراف ما لم يكن يسمح في بدئه بأي تواؤم ثقافي، ولكن الرابطة اللغوية – في إطار اللّغة الإنجليزية – قد جسّمت هوية قومية ما كان لها أن تتشكل لولا التوحيد اللغوي الذي هو من صنع الإرادة البشرية. وكانت الجمهوريات الروسية في مطلع القرن العشرين على قاب قوسين من تفتّت لغوي حتمي كان سيؤدي قطعا إلى امحاء اللغة الروسية المركزي وانبثاق عشرات الألسنة المتداولة في شكل لهجات متوزعة بحسب المجموعات العرقية والدينية، ولا شك في أنها كانت ستتحوّل إلى لغات رسمية تحمل أعباء التربية والتدوين والخطاب الرسمي والإنتاج الفكري والإبداعي. ولكن إرادة الإنسان قد تدخلت إذ قامت السلطة السياسية المركزية بما أسمته حملة الصفاء اللغوي فقاومت نزعة اصطناع اللهجات العامية.

واليابانيون قد استعمروا كوريا ستين سنة منعوا فيها تداول اللغة الكورية،

ولما استقلت البلاد جاء أوّل مرسوم في أوّل عدد من جريدته الرسمية يحظر تداول اللغة اليابانية واحتشد الكهول والشيوخ ليلقنوا الأطفال والشباب لغتهم القومية ولم تنطلق السنة الدراسية إلا وقرار الإنسان قد امتطى سفينة التاريخ. وعندما انتصر هوشيمنه حسم القضية اللغوية وأعلن فَتْنَمَةَ المدارس والكليات فرجاه أساتذة كلية الطب إمهالهم بعض سنوات فأمهلهم تسعة أشهر وحَسم الأمر فلم يَشْكُ التاريخُ ولا أنّ بأوجاعه الإنسانُ. وفي الصين كان أول قرار بعد نجاح ماوتسي تونغ سنة 1949 هو المتصل بالتوحيد اللغوي وبمركزية الأداء التواصلي : كان على كل صيني أن يتكلم اللغة الخانية – لغة بيكين – وأن يتخلى عن اللغة الإنجليزية وعن كل اللهجات الأخرى المتداولة حتى ولو كان بينها ما يَرقَى إلى منزلة اللسان المنتظم. ولم يحُلْ تعقد نظام الكتابة بين الإرادة الإنسانية وانصياع التاريخ، فاللغة الصينية تستوجب في تشكل كتابتها بحسب الصور المحتملة التامة 2200 حرف، فابتدعوا لذلك آلة طباعية تستوفى حقوق اللغة. واللغة اليابانية التي هي عند أهلها الأداة التواصلية في التربية والتكوين والبحث والتصنيع تقوم على 2600 حرف، وقد ابتكروا لها أجهزتها الفنية للكتابة والرقن والطباعة.

وهل ننسى ما حدث مع اللّغة العبرية، فكل ما في التاريخ كان يؤكد أن مآلها إلى الاضمحلال والتناسي، وربما كان أمرها يؤول إلى الانزواء في مراكن المتاحف، فلما انتصب الكيان الإسرائيلي عنوة على إرادة الحق تدخلت تدخلت إرادة الإنسان فانبعثت اللغة العبرية انبعاثا حديثا. وكل ذلك مما يدخل اليوم في مشمولات علم اللسانيات تحت باب فرع من فروعها التضافرية نشأ بالامتزاج مع علم الاجتماع وهو اللسانيات الاجتماعية الذي مداره اللّغة والمجتمع كما هو سياقنا هذا.

إن اللغات تُترك على عواهنها فتتغير وتتبدل فتستحيل عبر القرون من هيئة إلى هيئة حتى تنحل إلى ألسنة تتغاير ثمّ تنفصل عن الأم الأولى ثم يتباعد ما بينها من أواصر النّسب حتى تتمايز وتتباين فتمسي ألسنة مختلفة. غير أن تبدّل اللغات وانسلاخها عبر الزمن قد تحفّ به ظروف تاريخية تكبح نزوع الظاهرة الطبيعية نحو التبدل فيستمر كيانها، ويكتب لها الدوام فتبقى ويتعطل حيالها قانون التاريخ القاضي بفنائها عبر الانسلاخ. وبين أيدينا مثال ناصع حي لما يشخص تدخل الإرادة البشرية في الظواهر اللغوية بما يصوّر نجاح الفعل أو فشله، ومضاء العزم أو تعطله. وهو ما قد نصطلح عليه – من وجهة نظر لسانية خالصة – بالدرس الجزائري الكبير. فلقد بذل الاستعمار الفرنسي قصارى جهده لطمس اللغة العربية ومحو معالمها بين أفراد الشعب الجزائري فاعترض عليه التاريخ وخيّب آماله، وحاول أن يفرض البدائل بدءا باللّغة الفرنسية وانتهاء بإحلال اللهجات محل اللغة الفصحى، وبين الطرفين كان يخطط لإحياء اللغة البربرية بين أبناء الأصل البربري إمعانا في طمس اللغة العربية.

قد تكون الإرادة البشرية حققت نشرا للغة الفرنسية، وقد تكون وُفّقت في الحيلولة دون ذوبان اللغة البربرية وامحائها التاريخي، ولكن التوفيق لم يحالف الإنسانَ عندما سعى إلى طمس اللغة العربية، وعندما بَيّتَ لإحلال الفرنسية محلها، وعندما رام إحلال البربرية محلّها، وعندما خطط لإعلاء شأن اللهجة العامية إلى منزلة اللغة التداولية في الفكر والبحث والعلم والإبداع. إن الدرس الجزائري الكبير هو درس في الهوية الثقافية حين تلتحم حضاريا بالهوية اللغوية.

لقد أحسن المخططون لاستراتيجية الثقافة العربية – في مجال العمل العربي المشترك – صنعا عندما عكفوا ضمن "الخطة الشاملة للثقافة العربية"على

أهميّة اللغة العربية وقرروا "أن امتلاك السيادة الثقافية داخليا وخارجيا يتوقف في الأساس على سيادة اللغة العربية في وطنها وبين أبنائها أوّلا" (1982) المبين، فهي أيضًا متصلة بالمعتقد الديني، ولها فيه دورها المكين، في الوقت الذي تدين له فيه بالبقاء والثبات الطويل. اللّغة العربية هي أبرز مظاهر الثقافة العربية، وأكثرها تعبيرًا وأثرًا بوصفها وعاء الوجدان القومي. فلا ثقافة قومية بدون لغة قومية. والمناطق الثقافية كبراها وصغراها إنما يربطها بعضها إلى بعض الوحدة اللغوية في الدرجة الأولى. وكثيرًا ما تندمج خلائط عرقية متباينة في إطار ثقافة قومية واحدة نتيجة للعامل اللّغوي والاجتماعي الموحد. وهكذا فإن تحليل المشكل اللّغوي هو في الواقع تحليل للنسيج الاجتماعي الثقافي الأولي والأساسي الذي تقوم عليه الوحدة الثقافية القومية. وهذا التحليل ليس في واقعه لغويًّا بقدر ما هو تحليل للمجتمع، وقدراته، ومدة حيويته. (ص 93 – 94).

ذاك هو الخطاب الموفّق في حينه، وبوسعه أن يظل هو الخطاب الأمثل إذا ما تأسس على الحقائق الجديدة التي فرضها التاريخ على الجميع فرضا فتحداهم أهُمْ قادرون على أن يصنعوا مصيرهم ومثير هويّتهم بأيديهم وبإرادتهم، أم هم مستسلمون إلى حتميّة تاريخية موهومة يظنونها قَدَرا واقتضاء وما هي إلا محنة وابتلاء إذا نهض لهما الإنسان بعزم وإصرار صنع فيهما ما لن يأتي من طوع ذاته جزافا.

الحقائق التاريخية الجديدة جمعٌ ينسلك في واحد، ليس للعرب فيها خياران، إنما هو خيار فريد : أن يُقَوّوا جبهتهم الحضارية الداخلية التي هي جبهة الهوية وذلك بنهضة فكرية قوامها العقل الصارم وساعدُها المتين حريّةٌ في الرأي وفي التعبير وفي التواصل القائم على النقد المسؤول، وأن يُقَوّوا جبهتهم الثقافية بأن يعوا الوظيفة الفاعلة الجبارة التي تؤديها اللّغة القومية ولن يؤديها بديل آخر من البدائل

على وجه القطع والإطلاق.

إن المعركة الحضارية المستشرية تدور الآن على واجهات متعددة متوالجة متناصرة، لا يُغتفر فيها الخطأ الواحد ولا الخطأ البسيط لأن المعركة الحضارية صراع بين الثقافات، وتطاحن في الهويّات، وتناحر على القناعات، ثمّ هي قبل ذلك كله وبعد ذلك كله تقاتل على مراكز النفوذ اللّغوي.

إن النظام العالمي الجديد الذي ما انفك يكرّس نفسه كحقيقة تاريخية من جهة بادية، وكمقولة تترسخ بين القناعات الذهنية والمتسربة إلى بواطن النفس الحميمة من جهة متوارية، لهو اليوم أشد إصرارا على تثبيت الأممية السياسية من حيث إنها انفراد بسلطة القرار، وعلى تأكيد العولمة الاقتصادية بما هي احتكار لسلطة المال، وعلى غرس مشاتل الكونية الثقافية ترسيخا للفوز بسلطة المعرفة من حيث هي معلومة لها قيمة الرمز ولها فائض القيمة في نفس الوقت.

إن الحقيقة الكبرى الواخزة هي أن النظام الجديد لا بد له أن يتضمن مشروعا لغويا بلا أي تشكك وفي غير ارتياب. فاللغة هي الحامل الأكبر للمنتَج الثقافي، وهي الجسر الأعظم للمسوّق الإعلامي، وهي السيف الأمضى في الاختراق النفسي، وعليها مدار كل تسلل إيديولوجي أو اندساس حضاري، فرواد النسقية الكونية يعلمون علم اليقين أن اللّغة هي أمّ المرجعيات في تشييد المعمار الحضاري وفي بناء صرحه الثقافي وليس من عاقل يسلّم باكتساب النظام العالمي الجديد ثوب الحرب الاقتصادية والثقافية إلا وهو يسلّم تسليما طوعيّا بأنه – على تعدد أربابه – حامل لبذور الصراع اللغوي المحتدم : كلّ على شاكلته، وكلٌّ بحسب طاقته في الجذب أو أسلحته في خلخلة النفوس وامتلاك الأذهان.

وما من شك في أن للحرب اللغوية – كما لسائر أصناف الحروب –

خططا واستراتيجيّات، أقربها إلى المصلحة العاجلة ترويج منافع المدنيّة الحديثة بمنتَجاتها المعيشية، وبمبتكراتها الفنية، وبمحصّلاتها التكنولوجية، وبكل جحافل الكماليات الموجبة للرفاه والدّعَة. وأبعدُها مدى هو العمل الهادئ البطيء المبرمج الذي يرمي إلى زعزعة كل تجمّع حضاري متكتل، وذلك

بالعمل الدبيب الزاحف كسوس الأرض نحو تفتيت القوميات المتماسكة وتفكيك الثقافات الإنسانية المتينة، وأول الأهداف المقصودة وأجلها خطرا هو اللّغة : هذا الكائن الرّمزُ الذي لا يشبهه في المجتمع كائن، ولا يفعل فعلَه في نفوس الأفراد فاعل مهما فتّشتَ ومهما تأولتَ.

فتفتيت القوميات المتماسكة، وخلخلة الثقافات الراسخة، وإرباك اللغات ذات المتانة الرمزية بدفعها نحو التشظي : تلك هي حقائق الحرب الثقافية، وتلك هي طلائع الحرب اللغوية التي تَطْرق المنافذ وتدقّ على الأبواب بعنف صامت عنيد. والذي يجعل القضية في واقعنا العربي الراهن قضية مصيرية بلا مبالغة، وقضية حيوية بلا مجاز، إنما هو تضخم خطر الكونية الثقافية اللغوية بفعل تحالفين حاقنين يأتي بهما التاريخ ليضخ في شرايين الكونية بلا حساب : خطر التحالف الموضوعي وخطر التحالف الذاتي.

فأما الأوّل فنقصد به مخاطر التحالف الذي يحصل بين العلم والتاريخ، فلقد قامت في القرن التاسع عشر الثورة الصناعية في أوربا، فخرجت بلدانها تبحث عن «المجال الحيوي» لتصدير صناعتها، واستعمر الأوربيون الشعوب فانبرى الفكر المتواطئ يؤسّس التسويغ، ويصوغ ما به يجعل حركة الاستعمار عملا شريفا نبيلا، فادعى المنظّرون بأن البلدان الأوربية تؤدي فيما تفعله وظيفة إنسانية تتمثل في رفع الأمّيّة عن الشعوب، والارتقاء بالأمم من مستوى البدائية إلى مراتب

الحضارة والتمدّن.

وحصلت المغازلة اللغوية فجاءت حركة الاستشراق وبدأت مشروعها التحالفي الواسع بين السياسة الاستعمارية ومناهج البحث اللّغوي بمفهومه الفيلولوجي القديم، وانصبت الأنظار والعنايات على اللّهجات العربية، وازدهر البحث في هذا المجال بما أفاد العلم اللغوي الخالص بدون شك، ولكن مناورات التوظيف لم تكن خافية ولا متخفية، وكثير من أعلام المستشرقين انطلقوا في حياتهم من مراكز العمل التي كانوا فيها خادمين للسّلطة الاستعمارية، بل مُخبرين لها بلا تستر، ومنهم من تاب عن بعض مقاصده حين اكتشف أنه يواجه تراث حضارة ليست من البدائية في شيء، ومنهم من أدرك أن كل تاريخه اللاتيني قد يبدو بدائيا إذا ما قيس إلى المخزون العربي الإسلامي. ولكن منهم من أخذتهم العزّة برسالتهم التمدينيّة الموهومة، فأمعنوا في تجنيد البحث الفيلولوجي سواء منه ما كان في السّاميّات أو ما تركز على دراسة اللّهجات العربية بغية تنميطها وكشف أنساقها، إلى أن تهيأ كل شيء لإطلاق الدعوة إلى نبذ اللّغة العربية وإحلال بَناتها محلها، وكان المثقال الأكبر في الحبكة الفكرية والاستدراج الذهني هو القياس المتعجل بين ما حصل للغة اللاتينية وما يجب أن يحصل للغة العربية، وكانت الأشياء تقدّم وكأنها قانون من قوانين التاريخ الصارمة.

ودارت عجلة الزمان فمضى عهد وجاء عهد، وقامت الثورة الإلكترونية وظهر النظام الجديد بأمميته وعولمته وبكونيّته الثقافية التي ما انفك الناس حيالها يَعْشَون بالليل وبالنهار. وتعزز المخزون الإنساني بعلم اللسانيات الذي حقق إنجازات كاسحة حتى أضحت المعرفة الكاشفة للظواهر اللغوية بطريقة علمية دقيقة سلطة في حدّ ذاتها.

وإذا بالتاريخ يعيد نفسه، بل لنقل على وجه الإنصاف إن بعض الأغرار من العرب أنفسهم قد حملوا التاريخ على أن يعيد نفسه فلقد تطورت المعرفة اللسانية، وهي اليوم تكاد تشفق بأطروحات بعض الباحثين العرب الذي انتموا إلى علم اللغة في أواسط القرن العشرين ولكن قدمهم قد انزلقت على مركب القياس الخاطئ في موضوع اللغة العربية وعلاقة اللهجات بها، وفي ما حدثتهم به الظنون في شأن الحركات الإعرابية حتى أنكر بعضهم – وهو ذو القدر الجليل – الحقيقةَ التاريخية لخصائص اللغة العربية ولا سيما صفتها الإعرابية المحايثة [12]. ثمّ انساق جمع فتنادوا باللّغة الثالثة، وما علموا أن في ندائهم محقا لهويتين: هوية اللّغة العربية الفصحى وهويّة اللّهجات العامية التي تمثل كل واحدة منها منظومة لسانية متكاملة. ولكنّ بين الإقرار بالحقيقة العلمية وتسخير مقولات المعرفة الموضوعية لأغراض سياسية واستخدامات حضارية واكتساحات ثقافية بونا شاسعا.

ذاك هو أنموذج التحالف الموضوعي بين العلم والتاريخ مما يتعين على العالم الملتزم أن يفكك منظومته حتى لا يندس الفعل المسكوت عنه بين طيات العلم المصرّح به. أما الخطر الكبير الثاني فهو خطر التحالف الذاتي وهو لا ينعقد بين الخارج والداخل، وإنما يقع في حدود الدائرة الداخلية. والمعضلة الكأداء تَقبع في زاوية التحالف الخفي الصامت بين الكونية الثقافية في حربها اللغوية ونزعتنا الجامحة نحن العرب نحو تلهيج الثقافة.

وهنا يركن أكبر التباس وأعظم سوء فهم : فاللّهجات اللغوية جزء من كياننا الحيّ، بها نعيش، وعليها نتربّى، ومها نسافر في رحلة الوجود : نأكل بها، ونلبس بها، ونفرح ونحزن بها، ونحب أو نكره ثمّ نعشق أو نبغض بها أيضا، والذي كان قَدَرُهُ أن يختص بعلم اللّغة فهو الأولى بأن يدرك ما في كل لهجة عربية من

أسرار التركيب ومفاتن الإيحاء وألغاز الدلالة، وهو الأجدر بأن يقرّ بأن عبقرية الإنسان لا تتجلى في شيء كما تتجلى في لغته التداولية المكتَسَبة بالأمومة، وهو الأعلم بأن في كل لهجة عربية صيغا لو طاف بسائر اللهجات العربية، وبكل مستويات اللغة الفصحى، ثمّ عرّج على ما يعرف من لغات كونية عالمية لما وجد لها بديلا مطابقا، ولما استطاع أن يترجمها ترجمة تفي بكل شحناتها التصريحية والتضمينية.

ولكن الإقرار بكل ذلك لا يمنعه من اتخاذ الموقف الحضاري المسؤول وهو أن تكريس اللهجة حاملا للرسالة الثقافية وبديلا عن اللغة القومية لهو الانتحار الجماعي على عتبات قلعة التاريخ قضيتنا الكأداء نحن العرب اليوم هي أن الوعي اللغوي لدينا ينبري حاضرا مادام الأمر متعلقا بمستوى المعرفة التي محمَلها الحرف المكتوب، فإذا غاب النص والمتن والخط غاب بغيابها وعينا بوزن اللغة، ووعينا بخطر اللغة، ووعينا بأن اللغة سلاح حضاري بأيدينا، فإذا زهدنا فيه انقلب علينا وغدا الرامي مرميّا، وأمسى القناص فريسة.

معضلتنا أنّ وعينا اللغوي يَسْكن فيتخدر وينام إذا تعلق الأمر بالثقافة المحمولة على القنوات التواصلية غير الخطية والحال أن المسألة واحدة، والهمّ مشترك، والخطر على قدم من التوازن التام.

بين المسرح والسينما، وبين الرسم والنحت، وبين طيات الموسيقى الناطقة، يضيع وعينا فلا نتساءل بأي لغة نتداول الثقافة وكأننا ننسى أننا في كل ذلك لم نغادر أبدا حرم الفكر ومحراب العقل ومدارج التأمل الإنساني الخالص.

إن عالم اللسانيات – شأنه شأن عالم اللغة منذ خمسة عقود، وشأنه شأن

فقيه اللغة منذ أضعاف تلك العقود – ليعلم علم اليقين بأن اللهجة التي تنعت بالعامية أو بالدّارجة هي من أقوى الطاقات الثقافية الحاملة لخصائص الإبداع : في الغناء، وفي الشعر الذي يسمونه نبطيّا، أو يسمونه ملحونا لأنه قد عُدل به عن النهج الأوّل الأصيل، وفي النص المسرحي، وكذلك في سيناريو الأفلام التلفزيونية والسينمائية. ولن يكون عالم اللسانيات مخلصا للمعرفة المتجردة، ولا منصفا لحقائق التاريخ الموضوعية، لو أنه زعم أن على العرب اليوم قاطبة أن يهجروا لهجاتهم في الأغنيّة وفي المسرح وفي السينما ليقفوا كل إبداعاتهم الفنية على العربية الفصحى. ولكن الانحراف التاريخي هو في تلهيج الخطاب الثقافي بما هو خطاب يتحدث عن الإبداع، وبما هو كلام نَصف به الفن ونحلله وننقده، وبما هو لغة نتحدث بها عن لغة. كيف لا ننتبه إلى غياب الوعي اللغوي عندما نتناول الشأن الثقافي : نتمثل الإبداع ثمّ نتداول الحديث عنه باللّهجة العامية، والحال أنه في أرقى منازل الإفصاح، والمتحدّث عنه كالذين يتحدث إليهم من أقدر الناس على استيعاب الأداء اللغوي القويم.

يرسم الفنان لوحاته، ويعرضها، ولكن الناس يتجادلون حولها ويجادلون مبدعها فيها، ويدور ذلك على منصات الإعلام المسموع والمرئي ولا أحد يحس بالتناقض الصارخ بين إبداع الفن و"لا إبداع" اللغة. فكلّ على شاكلته في الرطانة واللغط. ويناقش المثقفون شؤون المسرح وشؤون الشعر وطبيعة القصائد فينزلقون إلى الحوار الماحي لمراسم الإبداع ولا يَعُون ولا يشتكون، بل يحتفون بما يقولون على مصادح المذياع وبين تجهيزات التلفزيون.

ذلك هو تلهيج الثقافة يبدأ من الخطاب المسوّى على الفن وينتهي بخطابنا الذي نتحدث به عن هموم الثقافة ذاتها على المنابر وفوق منصّات النوادي

والملتقيات، بل والمؤتمرات وأعظمْ بها من مفارقة : ما أن نغادر مراسم المكتوب والمقروء حتى تستهوينا قوانين المجهود الأدنى فكأن العربية أمّ تفصح عن نفسها بقدر ما يفصح عنها بَناتها. إنه الخطر الذاتي يأتي مُضافِرًا للخطر الموضوعيّ، وإنها لَحالة من الانفصام : فالخطاب الثقافيّ محمول على نظام لغوي بينما الخطاب الواصف للثقافة أو الناقد للإبداع محمول على نظام آخر مغاير له. نستقبل الثقافة الفصحى ثمّ نعمل على تلهيجها بوعي أو بدون وعي حتى لنكاد نعزل العربية عن السياق التداولي الحيّ.

ربما يكون الخطر التاريخي آتيا من أهل القرار الإجرائي في مجتمعنا العربي عندما لا يُولُون المسألة اللغوية حجمها الحضاري التي هي متسعة له، قادرة عليه، موكّلة به. وعندما يغفلون عن أن بقاءهم وبقاء رعاياهم متوقفان على بقاء هويتهم، وأن بقاء هويتهم مرصود ببقاء لغتهم القومية الجامعة. ولكن الخطر الأدهى هو أن المثقف العربي – بسلوكه اللّغوي التلقائي – ما انفك في كثير من الأحايين يتحوّل إلى متواطئ على الثقافة بل على الهوية الثقافية التي بها قوام وجوده الحضاري وعليها مدار صيرورته التاريخية.

إن المثقف الذي يدير شأنه الفكري والأدبي والإبداعي بلغته القومية وهو يخط ويكتب ويدوّن وينشر ويساجل ثمّ إذا حاور أو ارتجل أو تحدث عبر أمواج الأثير أو على شاشات المرايا توسل بالعامية لهو مثقف متواطئ على ذاته الثقافية، ولا يعنيك منه ما قد يبدو عليه من نزعة المجهود الأدنى انسياقا مع الكسل الذهني أو اتقاءً لركوب المحاذير. إنه يحيك المشهد الأوّل من تراجيدية الانتحار اللغوي.

فيما مضى كانت اللغات الأجنبيّة عدوّا إيديولوجيا يوم كان الصراع الحضاري معتمدا على الاكتساح العسكري وكانت المذهبيات رأس الحربة في المعركة. أما اليوم –

في صراع الكونية الثقافية المحتمية بعباءة الأممية السياسية والعولمة الاقتصادية – فإن العاميات المهدّدة لبقاء اللغة القومية الفصحى هي العدو الثقافي الأشرس لأنها تنتصب حليفا موضوعيا للكونية الغازية، ولأنها بين أيدي فرسان العولمة وسَدَنة الأممية ومَهَرة التدويل حليف استراتيجي ليس كمثله حليف.

بل لنقل غير متوجسين ولا مهادنين : إن اللغات الأجنبية قد كانت فعلا عدوا تاريخيا، وستظل فعلا عدوا تاريخيا، ولكننا مدعوّون اليوم إلى أن نتخذها حليفا استراتيجيا بعيد المدى فنستنبط معها عَقْدَ شراكة بكل فوائضه القيميّة المربحة. أما العاميات لا كأداة تعبير حيّ تلقائيّ وإنما كوسيط ثقافي وكناقل للمُنتَج الفكري والإبداعي عند التواصل والمشافهة – فإنها شقيق طبيعي يتحوّل على أيدينا إلى عدو إيديولوجي بكل قيمه السلبية الناسفة.

إن اللغة العربية بما هي حامل للهوية الثقافية وضامن لسيرورة الذات الحضارية لا يتهددها شيء مثلما يتهددها صمت المثقف وهو ينظر إلى الزحف اللّهَجيّ يكتسح مجالاتها الحيوية ولا سيما في الإبداع الثقافي وفي الحديث عن كل شأن ثقافي مهما تقلصت أبعاده أو انكمشت أحجامه أو ضؤلت أوزانه. وليس من حظ للعرب في أن يواجهوا مخاطر الكونية الزاحفة المستشرية إلا بجبهة داخلية متينة تستمد قوتها من التماسك اللغوي، المطرد في أنساقه، والمنسجم بين أطرافه، فالثقافة معرفة وفن، والعرب الآن يُفَصِّحُون المعرفة ما وسعهم الإفصاح ولكنه يُلَهِّجون الفن إلا من رَحم ربنا، وفي هذا كله يكمن نذير الانفصام.

إن معركة اللغة العربية الآن – من أجل البقاء التداولي – تجري على ساحات ثلاث متوالجة شبيهة بثلاث دوائر مرسومة تتقاطع في جزء منها بحيث تنشأ بين كل دائرتين منطقة مشتركة ثمّ تنشأ بين الثلاث جميعها منطقة فريدة

مشتركة ستكون لها الخصوصية الكبرى.

فالدّائرة الأولى هي دائرة الثقافة من حيث هي خلاصة الفكر وعُصارة الفن، وفضاء كلّ إبداع : سواء أجاءت به العبقرية الفردية، أم جاءت به التنشئة الجماعية، أو كان ثمرة زواج بين الموهبة الوراثية والترويض الاجتماعي بما فيه من تعليم واقتصاد وسياسة. ورأينا ثنائية الحضور والغياب في هذه الدائرة: كيف يحضر الوعي العربي كلما تعلق الخطاب الثقافي بالمكتوب المقروء سواء كان خطابا مُنتجا للمادة الثقافية أو كان خطابا متحدثا عن تلك المادة المنتَجة، وكيفَ يغيب الوعي اللغوي كلما تحوّل الأمر إلى تواصل شفاهي وتداول تلقائي، حتى بين المتخصصين الفصحاء المهرة، والحال أن اللحظة الثانية هي الأوقع في النفوس، وهي الأعمق في التأثير ثمّ هي الأقوى في الأحقية الاستراتيجية ذات المدى البعيد.

والدائرة الثانية هي دائرة الإعلام، وما من شك في أن التطوّر العملاق الذي عرفته وسائل الاتصال قد دفع التواصل الإعلامي – عبر الأجهزة المسموعة التي تصوغها الإذاعات وعبر الأجهزة المسموعة المرئية التي تبثّها التلفزات الأرضية والتلفزات الفضائية – إلى أن يتحوّل إلى مدرسة كبرى تسوّق المعلومة وتروّج الثقافة ولكنها تلقّن أيضا ملكات اللغة، فبأيّ لسان كثّفتَ التواصل الإعلامي حصَلتَ منه على فائض أدائي لدى الجمهور، وعلى مردود متنام في المهارات التعبيرية، وعلى درجة أرقى في طاقة الاستيعاب وملكة الاكتساب. ولئن وُفّقت بعض الأجهزة الإعلامية العربية إلى الالتزام الشريف باللغة القومية وإلى الرعاية النبيلة لمعيار السلامة ومرجعيّات الفصاحة فإن الوعي كثيرا ما يغيب فتتسلط نزعة المجهود الأدنى، ويعمّ الاستسلام إلى الكسل الفكري وخاصة فيما يسمّى ببرامج «التنشيط» الإذاعي أو التلفزي، أو ما يسمّى بالنقل المباشر، وقد استشرتْ

عاهة «التلهيج» حتى إن بعض الفضائيات أصبحت تسوق الأخبار باللغة الفصحى ثمّ إذا اتصلت على الهواء بمبعوثيها لتأمين النقل المباشر توسلوا باللهجة العامية فتراهم يبذلون من الجهد في سبيل «التلهيج» أكثر مما كانوا يبذلونه لو واصلوا نشرة أخبارهم باللغة القومية، والسبب هو تهيّؤ المفاهيم والمصطلحات والعبارات المكرّسة في انصياعها باللغة الفصحى أكثر من تهيؤ العامية لها.

أما الدائرة الثالثة فهي الساحة التكوينية التي تتداول الأنظمة العربية حولها مصطلحين: التعليم، وبه تُسمّى الوزارات أحيانا. والتربية، وبها أيضا يقترن اسم الوزارة في بعض الأقطار الأخرى. هي إذن المدرسة بكل مستوياتها ومراتبها من رياض الأطفال إلى أرقى المراكز الجامعية والمؤسسات الأكاديمية. وما لم يواجه المثقف مسؤوليته التاريخية القصوى ليعلن جهارا بأن المربي أو المعلم أو المدرس أو المحاضر أو كبير الأساتذة ما إن يجنح إلى اللهجة العامية متوسلا بها لشرح أو تحليل أو استنباط حتى ينخرط في مشروع تفتيت أمّ المرجعيات وهي اللّغة القومية التي عليها مدار كل هويّة حضارية.

هي واجهات ثلاث سيتحدد فيها وفي تقاطعها وتصاقبها مصير اللغة العربية كأداة تداولية لا كمجرّد لغة وثائقية، وكخطاب يُنتج دلالته بالمشافهة التلقائية لا كمجرد نص يُطبَخ في الزوايا على مهَلٍ من أمره ومن أمر صانعه.

والدوائر الثلاث تتقاطع: إذا توالجت الثقاة والإعلام حصلنا على الخطاب الذي به نتحدث عن كل فن وعن كل إبداع، وعن المعدن والرخام والكلس وأصباغ التلوين ورسوم الزيت، وعن حركة الجسم وهو يعبّر صامتا. وإذا تصاقبت الثقافة والتعليم زالت الحواجز بين المعرفة ونماء شخصية الإنسان، ثمّ زالت المفارقات بين الإنسان الفرد والإنسان الجماعة، فيَعُود إلى المجتمع عندئذ وئامه

ويتصالح مع نفسه عن طريق تصالحه مع لسانه. وإذا تضافرت دائرة التعليم ودائرة الإعلام تسنى للأجهزة التواصلية ذات الانتشار الواسع وذات الإشعاع الغزير أن تصبح مدرسة للغة تكمّل جهود كل المدارس النظامية في كل مستوياتها، وتسنّى لها أيضا أن تستقبل البرامج التعليمية المندمجة على غرار ما يقع في الشبكات المعلوماتية العظمى.

لكَم هو عقيم ذلك الادعاء الذي يفوه به البعض واهما أن الشعب العربي مازال يحتوي على نسبة من الأميّة تحول بينه وبين تقبل الخطاب الفصيح، وتهافُتُ هذا الظن أجلى من أن يُستدلّ عليه، ولكن العلم اللساني الدقيق يساعدنا الآن على الإثبات الاختباري القاطع، فخاصية اللغة العربية أن لهجاتها قد فارقتها في البنية النحوية ولكنها ظلت موازية لها في أصوات الحروف والصيغ الصرفية ومجمل مضامين الألفاظ، وذلك بِنسَب تتفاوت وتتقارب، ولكن الحدّ الأدنى الضامن للتواصل قد ظلَ قائما بحيث يَسمح على الأقل باستقبال الرسالة الدلالية حتى ولو كان المتلقي غير قادر على إنتاج المثيل ولا الجنيس ولا البديل. وعندما نتحدث في اللسانيات التطبيقية عن الاختلاف الحاصل بين الاكتساب الأمومي والاكتساب اللاحق فإن ذلك لا ينطبق إلا جزئيا على اللغة العربية لأن الطفل منذ سنواته الست الأولى يحتك مع اللغة العربية بالسماع عن طريق تداولها الروحي والغيبي والميتولوجي فيؤانسها بالسمح وتؤانسه.

في عصر الأممية والعولمة، وتحت أشباح الكونية الثقافية، ليس الخطر في اكتساب اللغة الأجنبيّة وإنما الخطر في الزهد فيها والتخلي عن اكتسابها، وليس الخطر في العناية بلهجاتنا العامية لأن دراستها علميا واجب معرفي وسخاء إنساني، وإنما الخطر كل الخطر في فتح المنافذ بين السياق الطبيعي للغة القومية

والسياق الطبيعي للهجة العامية خاصة عندما يأتي ذلك بارتجال فردي وجماعي دون أن نرجم بالظن ونفترض سوء المقاصد من الإنسان العربي.

---

[1] - Langues : une guerre à mort, Panoramiques, n° 48, 4è trim. 2000.

[2] - Edgard Weber : La Conquête arabe, p. 24 - 30

[3] - Claude Hagège : Halte à la mort des langues, Paris, Ed. Odile Jacob, 2000

[4] - Pierre Bourdieu : Ce que parler veut dire : l'économie des échanges linguistiques, Paris, Fayard, 1982.

[5] - Florian Coulmas : Language and Economy.
ترجمة د. أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، ع 263 عام 2000.

[6] - Louis-Jean Calvet : Le marché aux langues-les effets linguistiques de la mondialisation, Paris, Plon, 2002

[7] - الإحكام في أصو070ل الأحكام، ج 1، ص 31.

[8] - وهو ما يعكف عليه منذ بضع سنوات رائد المدرسة التوليدية نوام تشومسكي متعاونا في ذلك مع ثلة من الباحثين العربي الذين ييسرون له تمثّل المقولات النحوية كما تبلورت في التراث العربي حول اللّغة العربية ثمّ المقولات الكلية المستنبطة انطلاقا من خصائص اللسان الطبيعي الواحد نحو الألسنة البشرية عامة.

[9] - وذلك في ندوة عقدت عام 1997 في ماكسيكو عاصمة المكسيك حول مستقبل اللّغة الإسبانية.

[10] - معلوم أن اللّغة العربية قد دخلت الأمم المتحدة بكافة هيآتها كلغة رسمية في المداولات والمفاوضات والتوثيق وذلك في غرة جانفي – يناير 1974. وانضمت بذلك إلى اللّغات الإنجليزية والإسبانية والروسية والصينية والفرنسية.

[11] - فهمي الهويدي : الأقليات وخطاب التفكيك، مجلة المجتمع المدني، القاهرة، ع 30، س 3، جوان جزيران 1994، ص 52 – 55. وقد أفاض الكاتب في تحليل الصراع اللّغوي في اندراجه ضمن الصراع الحضاري انطلاقا من كتاب الباحث الجزائري أحمد بن نعمان "فرنسيا والأطروحة البربرية في الجزائر" الصادر عام 1991 حيث يكشف الوثائق العديدة التي تُدين الإدارة الفرنسية وتعرّي الضمير الفرنسي وقد اشتغلت آلة الدسّ والتسلل إلى حدّ المناداة علنا اليوم ببعث دول بربرية.

وعندما تمّ اغتيال المغنيّ البربري ونّاس معطوب لم تدّخر وسائل الإعلام الغربي جهدا في إظهار تجمّع الناس على جنازته في شكل حركة احتجاجية ضد

قانون تعريب الدولة الجزائرية المزمع إدخاله حيّز التنفيذ عندئذ بعد تعليقه لمدة خمس سنوات كما لم تدّخر أعرق الصحافة الفرنسية تاريخا وأعمقها نقدا وتحليلا أي جهد في إيقاد لهيب الفتنة الثقافية بإطلاقها العنان للمقالات المجاهرة بالعداء للغة العربية في الجزائر تحت غطاء المطالبة بالشرعية المطلقة للغة البربرية انظر على سبيل المثال :

Salem Chaker : Pour l'autonomie linguistique de la Kabygie, le Monde, 11 Juillet 1998, p. 11.

[12] - على حد ما فعله د. إبراهيم أنيس في كتابه" من أسرار اللغة" راجع لكاتب هذه الأسطر "العربية والإعراب" تونس 2003.